



## مواقف غير مفاجئة

ليبيا، يعتبر شيئا خطيرا جدا على الأمن الوطني واستقرار البلاد، وأن بلاده لن تتدخل لتدعم طرف على حساب طرف آخر، لأن هفها جمع المتخاصمين على طاولة حوار لحل مشاكلهم دون تدخل خارجي".

وهو ما يدعم فرضية عدم تفاعل الجزائر مع دعوة رئيس الحكومة فايز السراج، حكومات دول الجوار، لتفعيل الاتفاقيات الأمنية مع ليبيا، والبناء عليها لصد العمليات العسكرية التي يشنها المارشال خليفة حفتر على طرابلس.

وخلص المتحدث إلى أن "الصراع الجاري في ليبيا، ودخول أطراف إقليمية عديدة على الخط، لن يحل الأزمة، ولا يوجد طرف بإمكانه حسم المعركة الحربية الميدانية لصالحه، الأمر الذي يحتم الذهاب إلى حوار سياسي دون تدخل خارجي، من أجل بلورة حل توفيقي".

بإبعادها عن الحلول المقترحة فيها، بأنه استدراك للأخطاء التي وقع فيها النظام السابق". وأضاف "الجزائر تم إبعادها بسبب غياب رئيس الجمهورية السابق عن الساحة السياسية وتسيير البلد من قبل شقيقه والخارجية بيد وزير غير كفاء، واليوم تغيرت الأوضاع في وجود رئيس منتخب وحكومة من الكفاءات تنتظر التشكيل".

ويشأن مخاطر دخول أطراف بعيدة جغرافيا عن المنطقة، على غرار تركيا، لفت إلى أن المعادلة الجديدة في الجارة الشرقية أضحت رقما صعبا في المشهد الداخلي، ولذلك يتوجب امتلاك دبلوماسية قوية ومديرية أمن خارجي قوية، لأن الجزائر لديها العديد من الأوراق التي تستطيع توظيفها لحل الأزمة الليبية. وشدد على أن "تحييد الجزائر من دائرة حلحلة الأوضاع في

والقضية الليبية التي سُجل فيها تراجع لدور الجزائر، وأعلن أنه سيكون لها دور أكبر، فضلا عن العلاقات الجزائرية المغربية التي يريد أن تكون بعيدة عن ملف الصحراء".

أما العقيد المتقاعد من الجيش عبد الحميد العربي شريف، فقد اتهم وزير الخارجية الأسبق عبد القادر مساهل، بتغييب الجزائر عما يحصل في ليبيا، وأن عدم تقدير حقيقة الوضع الأمني في الجارة الشرقية أثناء توليه وزارة الخارجية، ساهم بشكل كبير في إخراج الجزائر عن معادلة حل الأزمة فيها.

وفي تلميح إلى تفعيل الدور الجزائري مستقبلا في الأزمة الليبية، ذكر العقيد المتقاعد في تصريح لموقع (سبق براس) المحلي، بأن "خطاب الرئيس المنتخب عبدالمجيد تبون بشأن الأوضاع في ليبيا، والذي جاء فيه بأن الجزائر لن تقبل

# الصمت الجزائري.. حياد أم تأييد لتمدد تركيا في ليبيا

## تفعيل الدور الجزائري لا يعني تغيير المواقف

التيار الإخواني، فإن الجزائر كانت تعتبر موقفها "محايدا وأنها تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف"، حسب تصريحات عديدة لوزير الخارجية السابق عبد القادر مساهل.

وبقيت الحكومة الجزائرية السابقة، تخفي انزعاجها وتنتظر بعين الريبة لدور قائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر خاصة في المناطق المتاخمة للحدود الجزائرية، وعبرت عن ذلك بما كانت تسميه بـ"ضرورة وضع حد لفوضى السلاح في ليبيا بالمقام الأول، ثم التوجه إلى حوار ليبي - ليبي يضم جميع أطراف الصراع"، لكنها لم تفصح عن طبيعة الأطراف المقصودة خاصة ما يتعلق بالمليشيات المسلحة الموالية للحكومة.

وشدنت أنذاك على "ضرورة وقف تدخل القوى الإقليمية في الملف الليبي، والإحجام عن دعم الفصائل الموالية بالمال والسلاح، من أجل السماح لليبيين ببلورة مصالحة داخلية ترعاها وساطات دول الجوار أو هيئات إقليمية أو دولية".

ورغم الانتقاد الصريح للدبلوماسية الجزائرية في عهد الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة حول دور الجزائر في ليبيا، والعتاب الضمني للرئيس الجديد، حول "تفريط" جزائري في الملف الليبي، فإن التقرب يتوجه إلى طبيعة العودة المنتظرة، إذا كانت ستتم بأوراق ومواقف جديدة، أم ستبقى وفيه للمبادئ التقليدية المتهججة في الدبلوماسية الجزائرية، على غرار عدم التدخل في الشأن الداخلي للأخرين، وستتورق عدم تجاوز الجيش الجزائري لحدوده الإقليمية.

وفي هذا الشأن صرح أستاذ العلوم السياسية عبدالحق بن سعدي، لـ"العرب"، بشكل عام "ليس هناك جديد في السياسة الخارجية للرئيس الجديد، لأنه يمثل نفس السلطة وهو امتداد لها، فلا يمكن تقرب تغيير في المبادئ أو المواقف إزاء القضايا الخارجية لنظام سياسي مستمر ولم يحدث بشانه تغيير أو قطعية".

وأضاف "تكون أكد على مبادئ السياسة الخارجية المعروفة، ولم يقدم جديدا في هذا الشأن، فقد تحدث عن القضية الفلسطينية باعتبارها ثابتا من ثوابت السياسة الخارجية للجزائر، وعن قضية الصحراء المتنازع عليها مع المغرب باعتبارها تتعلق بنصفي الاستعمار،

على عكس مواقف الرفض المعلنة من قبل بعض القوى العظمى ومنها روسيا والولايات المتحدة، التزمت دول الجوار الليبي وأهمها الجزائر وتونس الصمت إزاء الاتفاقية الموقعة بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وفايز السراج رئيس حكومة الوفاق. ولا يفهم هذا الصمت إن كان تركية للخطوة التركية أم أنه تقرب وحذر أملتتها قواعد السياسات الخارجية التقليدية خاصة في الجزائر التي تشهد بدورها انتقالا سياسيا أفضى إلى انتخاب عبدالمجيد تبون رئيسا للبلاد رغم وجود تسريبات تؤكد وجود انقسام داخل مبرع السلطة الجزائرية حول هذه القضية.

بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج، وهو ما يثير التساؤل حول شكل وطبيعة العودة المنتظرة، إذا كانت ستبقى وفيه لمبادئ الدبلوماسية التقليدية، أم تدخل أوراقا أخرى في العودة على الخط.

أفرد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، في الخطاب الرسمي الأول الذي القاه على هامش مراسم أداء اليمين الدستورية واستلام المهام من رئيس الدولة المؤقت، حيزا معتبرا للملف الليبي، ولضرورة العودة السريعة لبلاد للمعادلة، في عتاب ضمني للدبلوماسية السابقة وتفريطها في دور الجزائر في أحد أخطر الملفات الشائكة في المنطقة.

عبدالحق بن سعدي  
لا جديد في سياسة الجزائر الخارجية مع تبون

ورغم حساسية العلاقات الجزائرية المغربية ودورها في بعث التكتل المغربي، إلا أن الرجل أبدى اهتماما بتطورات الوضع في ليبيا، ولدور دول الجوار في بلورة حل سياسي للأطراف المتصارعة، ولم يفوت الفرصة ليحذر من الأخطار الأمنية والاستراتيجية التي تهدد الجزائر في حدودها الشرقية، خاصة مع تضاريسها الجغرافية الوعرة وامتدادها على نحو الف كلم.

وفي ظل اللبس الذي اعتري الدبلوماسية السابقة من طرف بعض الجهات في المنطقة وداخل ليبيا، حول ما تراه انحياز جزائريا لصالح حكومة فايز السراج والفعاليات المحسوبة على

صابر بليدي  
صحافي جزائري

الجزائر - فرض نجاح عبدالمجيد تبون في الفوز بالرئاسة الجزائرية العديد من الاستفسارات عن مصير علاقات هذا البلد مع دول الجوار وخاصة في ما يتعلق بالملف الليبي الذي يشهد تطورات متسارعة، خاصة بعد توقيع رئيس حكومة الوفاق فايز السراج اتفاقية منيرة للجلد ومهددة لآمن المنطقة مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

ويقر الرئيس الجديد بأنه سيُدخل تعديلات جزئية على شكل التعاطي الجزائري مع الملف الليبي بحيث يكون مواكبا للتطورات وقاطعا مع السياسات التقليدية. لكن وعلى الرغم من ذلك فإن الخطاب الرسمي للدولة الجزائرية لم يحدّد موقفا واضحا من التدخل التركي في ليبيا.

وبينما يفهم البعض من المتابعين أن الصمت والوقوف عند المنتصف لا يعني الحياد، بل يشي بطريقة ضمنية بأن الجزائر ستواصل دعم حكومة السراج، يرى البعض الآخر أن تبون اختار التعامل بحذر مع هذا الملف.

وتشير بعض التسريبات إلى أن الخطوة التركية الخطيرة أحدثت انقسامًا داخل الأجهزة الحاكمة بين رافض وبين منسحب بوجوب مواصلة المراهنة على السراج وداعميه من جماعة الإخوان المسلمين.

والمخ خطاب الرئيس الجزائري الجديد، خلال مراسم حفل التنصيب، إلى أن الجزائر تسرع الخطى من أجل العودة إلى أداء دورها في الملف الليبي، خاصة بعد الجدل الذي أثارته الاتفاقية الموقعة

# عاجلا أو أجلا لن يجد السراج حليفا يلون به

## اعتراف أميركي ببطلان اتفاق السراج وأردوغان

كل ذلك لم يردع أردوغان الذي هدد بإغلاق قاعدتي إنجليك وكورجيك، على الساحل الجنوبي الغربي لتركيا، قرب الحدود مع سوريا.

ويستخدم سلاح الجو الأميركي قاعدة إنجليك في إطار مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، وتضم قاعدة كورجيك محطة رادار كبرى لحلف شمال الأطلسي.

رد الفعل الأميركي على قرار أردوغان كان في حدود الدبلوماسية، حيث طالبت واشنطن من أنقرة تقديم تفسير بشأن التهديد بإغلاق القاعدتين.

جاء الطلب على لسان وزير الدفاع الأميركي، مارك إسبر، الذي اعتبر أن تركيا دولة ذات سيادة، وأن "لديها الحق في استقبال أو عدم استقبال قواعد لحلف شمال الأطلسي أو لقوات أجنبية".

ولكن ذلك لم يمنعه من التعبير عن خيبة أمله إزاء الاتجاه الذي تسلكه أنقرة، في ابتعادها عن حلف شمال الأطلسي وتقربها من روسيا.

ورغم المسحة الدبلوماسية لتعليق مارك إسبر، يمكن تلمس حجم الانزعاج الأميركي من سياسة أردوغان الداعمة للتشدد والتطرف، والمعادية للمصالح الأميركية في المنطقة.

عاجلا أو أجلا، ستضطر واشنطن إلى اتخاذ إجراء عقابي لمواجهة تحديات أردوغان، عندما لن يجد السراج الذي رفع شعار على وعلى أعدائي، معيدا يلون إليه ليس فقط من بطش الأعداء، بل ومن بطش الأصدقاء أيضا.

مغامرة أردوغان خارج تركيا هي ما يهمنها، وهي الأخطر، حيث نصب نفسه مدافعا عن الإخوان المسلمين، وسخر إمكانات بلاده، مغامرا بعلاقاته مع دول الاتحاد الأوروبي، ومع الولايات المتحدة وحلف الناتو، في دعم المتشددين الإسلاميين.

ورغم تحذيرات واشنطن وتهديدها أنقرة بعقوبات اقتصادية، اتجه أردوغان صوب روسيا لشراء صواريخ من نوع أس-400.

واشنطن ستضطر إلى فرض عقوبات لمواجهة أردوغان، عندما لن يجد السراج مفرًا من بطش الأصدقاء قبل الأعداء

وكانت العلاقات بين الدولتين، المضويبتين في حلف شمال الأطلسي، قد تدهورت في الأشهر الأخيرة على خلفية شن أنقرة هجوما على وحدات حماية الشعب الكردية في شمال سوريا.

وتبنت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي اقتراح قانون يدعمه الحزبان الجمهوري والديمقراطي، يوصي بفرض عقوبات قاسية على تركيا ومسؤوليها، على خلفية صفقة الصواريخ والهجوم على شمال سوريا.

وتركيا مختلف، لأنه يطال أمن حوض البحر المتوسط، وقد يهدد بإشعال المنطقة ويعرضها للخطر.

على العالم أن يأخذ اليوم بجذ التحذيرات الصادرة عن البرلمان الليبي والجيش الليبي، و"يجبر" على السراج ويقيّد تصرفاته قبل أن يشعل المنطقة برمتها، خاصة وأن الاتفاقية التي وقّعها باطلة قانونيا، كونها تحتاج موافقة أعضاء كل من المجلس الرئاسي والبرلمان، الأمر الذي لم يحدث.

واشنطن، التي التزمت الصمت طويلا، عبرت أخيرا عن انزعاجها من التحركات التركية، وأعربت عن قلقها من الاتفاق الأمني، واعتبرت أن قلقها من ونقل عن مسؤول أميركي قوله

"الآن في ما يتعلق بالحدود البحرية، أنت (أردوغان) تقوم بتوسيع الحدود في اليونان وقبرص... من وجهة نظر الولايات المتحدة، هذا مثير قلق... هذا ليس الوقت المناسب لإثارة المزيد من عدم الاستقرار في البحر المتوسط... مذكرة التفاهم استقرارية، ومثار للقلق الدولي".

لقد أثبت الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، استعداده لارتكاب أية حماقات تبقى في الحكم، شاهد العالم مثلا على ذلك داخل تركيا، وخارجها.

في الداخل التركي، وفي أعقاب محاولة انقلابية عام 2016، أشرف أردوغان بنفسه على حملات "تطهير" في الخدمة المدنية والقضاء والجيش والجامعات، ومنح لنفسه صلاحيات بموجب تعديلات فرضها على البرلمان والحكومة ليصبح الحاكم بأمرو.

والوصاية والانتداب، وقع السراج اتفاقيتين مع تركيا، تتيح الأولى لانقرة توسيع حدودها البحرية في شرق المتوسط، وهي منطقتي تخزين كميات كبيرة من النفط، ورات دول متوسطة عدة، منها مصر واليونان، أن هذه الخطوة "غير قانونية".

أما الاتفاقية الثانية فهي اتفاقية عسكرية، تكتم الطرفان على تفاصيلها. إلا أن هذا لم يمنح تركيا من إعلان استعدادها لإرسال قوات إلى ليبيا دعما للسراج.

ما اقترهه السراج، فعله من قبله حكام ضعفاء مستبدون، باعوا أنفسهم وبلادهم بثمن بخس في سبيل استمرارهم بالحكم. الأمر مع ليبيا

طلب فيها تفعيل اتفاقيات التعاون الأمني لصد العدوان الذي تتعرض له العاصمة الليبية من أية مجموعات مسلحة تعمل خارج شرعية الدولة".

وتم، السبت، الكشف عن طلب حكومة الوفاق تفعيل الاتفاقية الأمنية لحماية طرابلس، الموقعة مع إيطاليا، وهو ما رفضته الحكومة الإيطالية، معلنة تمسكها بالحل السياسي، مشددة على أن الأزمة الليبية تظل سياسية وليست عسكرية.

ويأتي هذا الطلب عقب أقل من يوم واحد، على إعلان حكومة الوفاق الوطني "الموافقة على تفعيل" مذكرة تعاون عسكري وقعت مؤخرا مع تركيا. ولأن العالم يرفض اليوم أسلوب الحماية

علي قاسم  
كاتب سوري  
مقيم في تونس

هناك دلائل قوية تشير إلى نوايا تركية لإرسال قوات عسكرية إلى الأراضي الليبية، بتسهيل من ميليشيات مصراتة. ويؤكد المتحدث الرسمي للجيش الوطني الليبي، اللواء أحمد المسماري، الذي كشف عن النوايا التركية، أن الاتراك قد نقلوا فعليا عناصر من "داعش" و"النصرة" إلى داخل الأراضي الليبية.

لن تدخل تركيا ليبيا بتكليف من الأمم المتحدة، ولم يتم انتدابها لتقوم بالمهمة من قبل المجتمع الدولي، ولم تعين وصيا على الليبيين من قبل الدول العظمى.. تركيا هناك يطلب من السراج، الذي أبدى استعدادا للاستعانة بآية جهة للاحتفاظ بالحكم.

المفروض أن فايز السراج رئيس لما ترأسها في أكتوبر عام 2015، والمفروض أيضا أنه مكلف بالدفاع عن مصالح ليبيا ومصالح الليبيين.

ما حصل شيء آخر، سرعان ما اتضح أن السراج رهينة للمليشيات المتطرفة، ياتمر باوامر أطراف خارجية داعمة للإخوان المسلمين. لذلك لم يتردد في طلب الحماية التركية، عندما أحس أنه لم يعد مرغوبا بوجوده في الحكم. وكان السراج قد بعث، الجمعة، رسائل إلى رؤساء الولايات المتحدة، وبريطانيا، وإيطاليا، والجزائر، وتركيا،



فتح الطريق أمام الوصاية العثمانية في ليبيا